الأمم المتحدة
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
الأراضي الفلسطينية المحتلة

مراقب الشؤون الإنسانية

حزيران/ يونيو 2012

الصورة من مجلس قرية عين شبلي

التدريبات العسكرية الإسرائيلية في قرية عين شبلي (نابلس) حزيران/يونيو 2012

نظرة عامة

لا يزال المدنيون الفلسطينيون في قطاع غزة يواجهون مخاطر كبيرة تهدد حياتهم، وأمنهم وممتلكاتهم جراء الأعمال القتالية بين الجماعات الفلسطينية المسلحة والقوات الإسرائيلية. وشهد حزيران/يونيو زيادة كبيرة في الأعمال القتالية المسلحة، مما أسفر عن مقتل 15 فلسطينياً، من بينهم خمسة مدنيين، وأكثر من 50 مصاباً مدنياً، والأضرار التي لحقت بالممتلكات، بما في ذلك المدارس. وأثناء التصعيد، أطلقت الفصائل الفلسطينية المسلحة، بما فيها حركة حماس، الصواريخ وقذائف المورتر بشكل عشوائي على العديد من المواقع في جنوب إسرائيل، مما أدى إلى مقتل جندي إسرائيلي وإصابة آخر. وتسببت الصواريخ الفلسطينية التي أخفقت في الوصول إلى أهدافها أيضاً في وفاة طفلين فلسطينيين. وبموجب القانون الدولي الإنساني، يجب على جميع أطراف النزاع ضمان أن يتمتع المدنيون، إلى أقصى حد ممكن، بالحماية من آثار العمليات القتالية ويجب أن يذعنوا لمبادئ التمييز، والتناسب والوقاية عند الهجوم.

محتويات التقرير

التكلفة البشرية للصراع المسلح 2
تزايد في عمليات الهدم والتهجير 4
المستجدات فيما يتعلق بالجدار: قرية الولجة 5
تحسن في تدفق الناس عبر معبر رفح..... 7
زيادة كمية الوقود عبر الأنفاق لم تفعل سوى القليل للتخفيف من حدة أزمة الكهرباء المستمرة..... 7
حوادث وصول الموظفين..... 9
تصاريح دخول غزة للموظفين الدوليين في المنظمات غير الحكومية الدولية 9

ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف +972 (0) 2 582 9962 | فاكس +972 (0) 2 582 5841 | ochaopt@un.org | www.ochaopt.org

Scan it!
with QR reader App

وفي قطاع غزة أيضا، لا يزال نقص الكهرباء والوقود يعرقل الحياة اليومية، بما في ذلك الخدمات الأساسية. وشهد هذا الشهر بدء عمليات نقل الوقود الصناعي الذي تبرعت به حكومة قطر، وشهد كذلك زيادة في الوقود الذي يتم نقله عبر الأنفاق الواقعة أسفل الحدود بين غزة ومصر. ولكن بسبب الانخفاض في مشتريات الوقود من السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية واحتياطيات القطاع الخاص، وفي المجمل، لم يكن هناك سوى زيادة بنسبة 11 بالمائة في الوقود المتاح لتشغيل محطة كهرباء غزة في حزيران/يونيو. ويظهر التأثير المحدود للتدابير المتخذة لسد الفجوة، مرة أخرى، أنه لحل أزمة الوقود المزمنة في غزة على نحو كافٍ، لا بد من إيجاد حل مستدام وطويل الأجل لنقل الوقود بشكل قانوني لمحطة كهرباء غزة.

إنّ أحد التطورات الإيجابية القليلة في غزة في السنوات القليلة الماضية هو إعادة فتح معبر رفح الحدودي بين مصر وغزة في حزيران/يونيو 2010، والذي سمح بقدر من الزيادة في عدد السكان الخارجين من غزة إلى العالم الخارجي. وبالرغم من الإغلاق الذي استمر خمسة أيام في حزيران/ يونيو لاعتبارات أمنية وبسبب الانتخابات المصرية كانت هناك زيادة بنسبة 11 بالمائة في عدد المسافرين. ومع ذلك، لا يزال الفلسطينيون الذين يعبرون في عام 2012 يمثلون 67 بالمائة فقط من أولئك الذين عبروا في النصف الأول من عام 2006، قبل تقييد المرور من خلال معبر رفح ولم تنجح التحسينات في المعابر في تسهيل حركة التنقل بين غزة والضفة الغربية.

وفي الضفة الغربية، استمر التهجير القسري للفلسطينيين في حزيران/يونيو، بسبب هدم السلطات الإسرائيلية لمباني يمتلكها فلسطينيون بحجة عدم حصولها على تصاريح بناء تصدرها إسرائيل. وخلال الأشهر الستة الأولى من عام 2012، ازداد المتوسط الشهري لعمليات الهدم هذه بأكثر من 20 بالمائة مقارنة مع المتوسط الشهري لعام 2011. وشملت المباني التي هُدمت مبانٍ سكنية، وحظائر للماشية وخزانات للمياه، وبعض منها كان بتمويل مانحين دوليين يقدمون مساعدات إنسانية أساسية إلى السكان المعرضين للمخاطر في الضفة الغربية.

وبالإضافة إلى ذلك، جرى، في حزيران/يونيو، تهجير عشرات الأسر في المنطقة (ج) لفترات متفاوتة خلال تدريبات أجراها الجيش الإسرائيلي. وخُصّص ما يقرب من 18 بالمائة من الضفة الغربية باعتباره "مناطق إطلاق نار،" وهي مناطق عسكرية مغلقة لأغراض التدريب العسكري. ويقيم ما يقرب من 5,000 فلسطيني في هذه المناطق غالبيتهم رعاة مواشي، يعتمدون على الوصول إلى أراضي الرعي لكسب عيشهم. وعانى العديد من التجمعات المحلية من موجات متعددة من التهجير وتدمير الممتلكات، بينما تواجه المنظمات الإنسانية قيوداً في تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية لهذه التجمعات: والمساعدات الإنسانية المقدمة استجابة لعمليات الهدم دمرتها السلطات الإسرائيلية أو صادرتها.

وإسرائيل ملزمة، بوصفها القوة المحتلة، بحماية السكان الفلسطينيين. ويحظر القانون الدولي الإنساني بشكل واضح تدمير الممتلكات المدنية، ما لم يكن هذا التدمير ضرورة مطلقة لدواعي عسكرية، ويحظر كذلك نقل أو تهجير الأفراد أو التجمّعات المحلية قسرا.

وبموجب القانون الدولي الإنساني، فإن القوة المحتلة ملزمة أيضا بتسهيل عمليات المنظمات الدولية التي تقدم المساعدات الإنسانية. واتسمت، في الأشهر الثلاثة الماضية، عملية وصول العاملين في المجال الإنساني إلى مناطق مختلفة من الأراضي الفلسطينية المحتلة باتجاهات متفاوتة (انظر القسم الربع سنوي الجديد في التقرير). ففي الضفة الغربية، كانت هناك طلبات متزايدة لتفتيش مركبات الأمم المتحدة عند الحواجز بين بيت لحم والقدس، وذلك في انتهاك لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن الامتيازات والحصانات. ومن جهة أخرى، انخفض متوسط الوقت المستغرق لإصدار تصاريح لدخول غزة للموظفين الدوليين في المنظمات غير الحكومية الدولية من 32 يوماً إلى 11 يوما مقارنة مع الربع سنة السابقة. وبالإضافة إلى ذلك، وافقت السلطات الإسرائيلية على منح 60 تصريحاً مدتها ثلاثة أشهر لموظفي الأمم المتحدة في غزة وبقيت نسبة الموافقة الإجمالية أكثر من 80 بالمائة.

التكلفة البشرية للصراع المسلح

شهد حزيران/يونيو 2012 الزيادة الأكبر في الأعمال القتالية المسلحة بين الجيش الإسرائيلي والجماعات الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة منذ آذار/مارس. بدأ التصعيد في أول حزيران/ يونيو، وذلك في أعقاب اشتباك بين فلسطيني مسلح وجنود إسرائيليين قرب السياج الفاصل بين غزة وإسرائيل، والذي أدى إلى مقتل الفلسطيني ومقتل جندي إسرائيلي.

وعقب الحادث، وفي الفترة من أول إلى 23 حزيران/يونيو، قتل 17 فلسطينياً (من بينهم ستة مدنيين)، وأصيب 73 آخرون، بينهم 61 مدنياً (من بينهم خمس نساء). وبالإضافة إلى ذلك، قتل جندي إسرائيلي (انظر أعلاه)، وأصيب جندي آخر بجراح. ووقعت غالبية الإصابات بين الفلسطينيين جراء الغارات الجوية الإسرائيلية، والقصف بالدبابات، وإطلاق النار من نقاط المراقبة. واستهدفت الضربات الجوية جماعات مسلحة، وقواعد تدريب عسكري، وميادين مفتوحة، وورش حدادة وعدداً من الأبنية التجارية. وفي الفترة نفسها، أطلقت الجماعات الفلسطينية المسلحة 187 مقذوفاً، منها صواريخ جراد وقذائف مورتر من قطاع غزة باتجاه مواقع عسكرية إسرائيلية وعلى جنوب إسرائيل.

ومما يثير القلق بشكل خاص، أن الأعمال القتالية المسلحة أدت إلى وفاة أربعة أطفال فلسطينيين وإصابة 20 آخرين. وقتل طفلان وجرح 14 آخرون نتيجة غارات جوية إسرائيلية، وقتل طفلان فلسطينيان، وجرح أربعة آخرون، نتيجة صواريخ فلسطينية أخفقت في إصابة أهدافها.

القتلى والجرحى الفلسطينيون في عام 2012
44 قتيلاً، 250 مصاباً

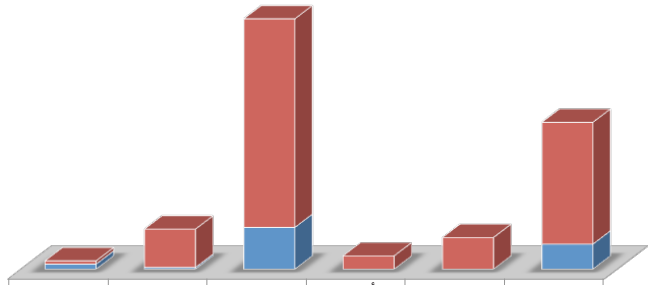

	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو
مصابون	2	23	125	8	19	73
قتلى	3	1	25	0	0	15

محاصرون في الصراع

في 20 حزيران/يونيو 2012، اتصل مأمون الدم (12 عاماً) تليفونياً بوالديه، في يوم وفاته، وأبلغهما بمدى خوفه من الطائرات بدون طيار التي تحلق في السماء. أرادت العائلة بناء غرفة تخزين في مزرعتها، وعرض مأمون مرافقة المتعهد إلى موقع المزرعة. وبعد أن غادر المقاول، بقي مأمون في انتظار والديه.

وهرع والداه إلى المزرعة بمجرد تلقي مكالمته. جلسوا جميعا تحت شجرة للحصول على بعض الراحة والظل. لم يتوقعوا أي هجوم من الطائرات بدون طيار التي تحلق فوق رؤوسهم: «*لم نكن مسلحين. نحن مدنيون. الأشجار في المزرعة زُرعت حديثا، لذلك فهي لا تزال صغيرة. أي شخص كان يمكن أن يرى من أعلى أننا كنا مجرد مدنيين، لذلك لم نتوقع أن نتعرض للهجوم*».

أعد مأمون القهوة لوالديه ثم بدأ يلعب كرة القدم: «*كان يلعب على مسافة تقارب 20 متراً من المكان الذي كنا نستريح فيه وطلبت منه أن يعود. فجأة، سمعت دوي انفجار. رأيت الغبار والدخان والنار حيث كان يقف مأمون. سمعته يصرخ مرة واحدة، ومن ثم أخذه الهدوء. وظللت أناديه، لكنه لم يرد*».

أم مأمون، آمنة، نادت ابنها بيأس وهي تندفع إلى حيث كان يلعب: «*كان هناك غبار في كل مكان وأنا لم أتمكن من رؤية أي شيء. وعندما رأيت مأمون أخيراً، كان ملقى على الأرض، وكان هناك الكثير من الدماء حوله. وقد تمزقت ساقاه. كانت هناك شظايا في جميع أنحاء جسده. وكانت ثيابه قد أُحرقت، وكان عار تقريبا. كان ميتا.*»

«*حملته وأخذته إلى والده حتى يتمكن من لمس وجهه ويقول له وداعا. وجدت زوجي ينزف بشدة من رأسه. وكانت يده اليسرى وساقه اليمنى تنزف أيضا. وكان يلمس جبهته ويسألني إذا كان ذلك عرق. هو مريض بالسكري ولديه ضغط دم مرتفع، لذلك ظننت أنه سيموت من كل هذا النزيف. كنت أصرخ للناس حتى يأتوا ويساعدونا* ».

وصلت سيارتا إسعاف إلى المزرعة بعد ذلك بوقت قصير، وحملت والد مأمون إلى المستشفى بسرعة. كما أخذوا ما تبقى من جسد مأمون.

هذه الشهادة سجلها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

وذكرت جماعات حقوق الإنسان أن نحو 35 منزلاً مدنياً وعدة مرافق عامة، من بينها مدرستان، تضررت جراء الغارات الجوية الإسرائيلية. وأفادت التقارير أن عدداً من المباني السكنية أصيبت بأضرار نتيجة لهذه القذائف. واستمر التصعيد حتى 23 حزيران/يونيو، عندما تم التوصل إلى هدنة ضمنية، أو "تهدئة" بين الجماعات الفلسطينية المسلحة وإسرائيل بوساطة محاورين مصريين.

تزايد في عمليات الهدم والتهجير

عشرات العائلات جرى تهجيرها أو تضررت على نحو ما خلال التدريب العسكري قصير الأجل

تزايدت من جديد عمليات الهدم التي تنفذها السلطات الإسرائيلية ضد مباني يمتلكها فلسطينيون في الضفة الغربية. ومن بين تلك المباني المتضررة ملاجئ سكنية ومباني متصلة بمصادر عيش العائلات، مثل حظائر الحيوانات وخزانات المياه، وكذلك المساعدات الإنسانية المقدمة للعائلات الضعيفة والتي تمول من الجهات المانحة.

خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2012، ازداد المتوسط الشهري للمباني المملوكة للفلسطينيين (63) التي هدمتها السلطات الإسرائيلية بنسبة تزيد على 20 بالمائة، مقارنة بالمتوسط الشهري في عام 2011 (52)، وازداد المتوسط بنسبة 70 بالمائة مقارنة بعام 2010 (37). وكذلك، ازداد المتوسط الشهري للمهجرين في عام 2012 (103) بنسبة 13 بالمائة، مقارنة مع المتوسط في العام السابق (91)، وبنسبة 102 بالمائة مقارنة مع عام 2010 (51). ووقعت معظم عمليات الهدم في عام 2012 (94 بالمائة) وجميع عمليات التهجير في المنطقة (ج) من الضفة الغربية، التي تديرها إسرائيل. هدمت المباني وسُويت مع الأرض، حيث أنها تفتقر لتصاريح بناء تصدرها إسرائيل، والتي من المستحيل عملياً أن يحصل عليها الفلسطينيون من سكان الضفة الغربية.

ومن بين المباني التي هدمت في المنطقة (ج) في عام 2012، 44 مبنى مولها مانحون دوليون. وفي عام 2011، هدمت السلطات الإسرائيلية ما يزيد على 110 مبانٍ كهذه. ومنذ بداية عام 2011، كان 44 بالمائة من مباني المساعدات التي هدمت ملاجئ سكنية أساسية (مثل الخيام) قُدمت إلى عائلات مهددة بالمخاطر، في حين أن غالبية المباني الأخرى قُصد منها دعم أسباب العيش أو تحسين فرص الحصول على الخدمات الأساسية. وسجل مكتب

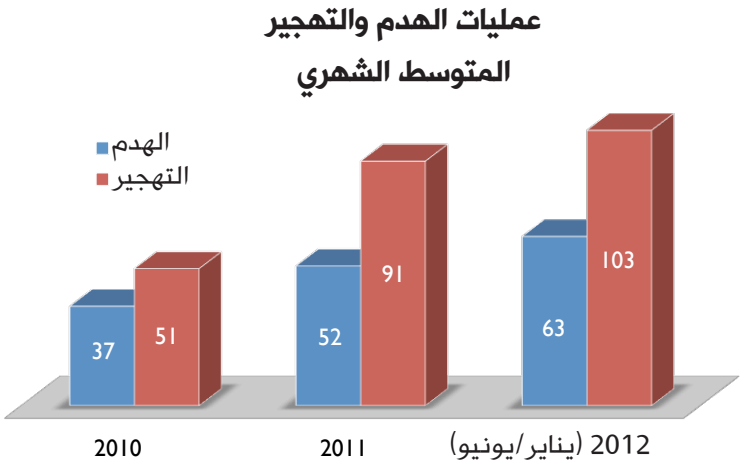

تنسيق الشؤون الإنسانية أيضاً في عام 2012 ما لا يقل عن 15 حادثةً صادرت فيها السلطات الإسرائيلية إمدادات موجهة لتجمعات محلية ضعيفة، من بينها ما لا يقل عن خمس حوادث صودرت فيها مساعدات مولتها جهات مانحة. ومن بين المواد المصادرة 12 صهريجاً توفر المياه لتجمّعات تعاني من ندرة المياه. وتمت مصادرة كل صهاريج المياه بعد بداية ارتفاع درجات الحرارة في أيار/مايو وحزيران/يونيو 2012، عندما تزداد الحاجة للمياه في هذه التجمّعات، والتي تعتمد بشكل كبير على مياه الصهاريج.

وكذلك جرى، في حزيران/ يونيو، تهجير عشرات العائلات في المنطقة (ج) شمال وادي الأردن، لفترات متفاوتة، أو تضررت بطريقة ما خلال التدريبات التي أجراها الجيش الإسرائيلي. في مطلع حزيران/يونيو، أُجبرت 28 عائلة من تجمع حمامات المالح الميتة، وكذلك من تجمع «عين الحلوة - منطقة واد الفاو[1]، على التنقل مؤقتا، حيث بقيت معظم العائلات طوال الليل في عربات تقطرها جرارات زراعية مع أطفالهم وبعض أمتعتهم. وذكرت العائلات أنه كان هناك جو عام من الخوف والشك، لاسيما بين الأطفال. وعادت جميع العائلات إلى موقعها الأصلي في غضون 48 ساعة بعد انتهاء التدريب العسكري.[2] وطلب الجيش الإسرائيلي من تجمعين آخرين في نفس المنطقة، "عين الحلوة ويرزا في وقت لاحق من الشهر ذاته الانتقال إلى مكان آخر مؤقتا في غضون 48 ساعة قبل تدريب عسكري. وغادر سكان يرزا فقط المنطقة وبقوا في تجمعات مجاورة ليوم واحد، وعادوا بعد انتهاء التدريب. (انظر الإطار في هذا التقرير للحصول على خلفية عن "مناطق إطلاق النار" وتأثيرها على الأوضاع الإنسانية في التجمعات الفلسطينية).

وتأثر تجمعان آخران في شمال وادي الأردن، العقربانية وعين شبلي (محافظة نابلس)، بشكل خطير جراء تدريب

عسكري آخر أجراه الجيش الإسرائيلي خلال الشهر.[3] وخلافا للتجمعات المذكورة أعلاه، يقع معظم تجمع العقربانية في المنطقة (ب)، إلى الغرب من وادي الأردن، وليست مصنفة على أنها "منطقة إطلاق نار". وأفاد المجلس القروي أن إطلاق القنابل الصوتية والضوئية داخل القرية أثار حالة من الفزع بين السكان، لاسيما الأطفال. وفي تجمّع عين شبلي،" وهو تجمع بدوي يقع في المنطقة (ج) وليس في "منطقة إطلاق نار"، دمرت الدبابات الإسرائيلية البنية التحتية حول نبع مياه، يخدم عددا من التجمعات المحلية في المنطقة كمصدر للمياه لتلبية الاحتياجات المنزلية والاحتياجات المرتبطة بأسباب العيش.

المستجدات فيما يتعلق بالجدار: قرية الولجة

الجدار الإسرائيلي قيد الإنشاء وبشكل نشط في الولجة (جنوب غربي القدس)، الأمر الذي سيزيد من تقويض قدرة أهالي القرية على الوصول إلى أراضيهم الزراعية. ويفصل المسار الرسمي الأحدث للجدار الذي تمت الموافقة عليه في عام 2006 الولجة عن المنطقة الحضرية في بيت لحم، ويطوق القرية أيضا داخل «حده الداخلي.» وتظهر خريطة وزعتها الإدارة المدنية الإسرائيلية في حزيران/يونيو تعديلاً على ما يبدو لخطة السياج الكلية، باستبدال جزء من الجدار المخطط له ‹بسياج للأمان». ولم تتضح بعد الآثار المترتبة على هذا: وليس واضحاً أيضا كيف سيتم الحفاظ على ممر بين الولجة وبيت لحم/بيت جالا، ومن هناك إلى بقية الضفة الغربية.

سقطت قرية الولجة الأصلية في يد القوات الإسرائيلية في الحرب العربية الإسرائيلية الأولى عام 1948 وتم دمجها في إسرائيل وهدمت في وقت لاحق. وأنشأ سكان القرية، الذين هم لاجئون الآن، الولجة الجديدة على أراضي قرية التي انتهى بها المطاف على الجانب الأردني من خط الهدنة عام 1949 (الخط الأخضر).

في عام 1967، احتلت إسرائيل الضفة الغربية، وضمت من جانب واحد جزءاً من الولجة "الجديدة" إلى الحدود البلدية الموسعة للقدس. وأدت سياسات التقسيم والتخطيط ذات القيود المتعددة إلى عمليات هدم متعددة وأوامر هدم على مر السنين. وقد فقدت الولجة الأرض لصالح المستوطنين في جيلو وهار جيلو: وفي وقت مبكر من هذا العام أعلنت لجنة التخطيط الإقليمي في بلدية القدس خططاً تعلن حوالي 1,200 دونم من أراضي قرية الولجة "حديقة وطنية".

السلطات الإسرائيلية تبني نفقاً لعائلة فلسطينية بعزلها الجدار في قرية الولجة

دراسة حالة: نفق يخدم عائلة واحدة يتكلف 1.28 مليون دولار

يعيش عمر حجاجة وهو متزوج وأب لثلاثة أطفال على الحافة الواقعة في أقصى شرق الولجة. والطريق الوحيد لمنزله يقع على الجانب "الإسرائيلي" من الجدار في الضفة الغربية، ويتصل ببقية القرية من خلال نفق بني خصيصاً له.

«تخيل لو أن الطريق الوحيد لتصل إلى قريتك هو نفق تم بناؤه لعائلتك فقط. تخيل أن أصدقاءك وعائلتك يمكنهم زيارتك فقط من الساعة السادسة صباحا حتى السادسة مساء. هذا ما ستصبح عليه حياتي. حديقة الحيوانات في القدس التي أستطيع أن أراها من نافذتي، ولكن لا يسمح لي بزيارتها، وإسكان الحيوانات في أقفاص أكبر من القفص الذي يجري بناؤه من حولي.

بعد عام 2008 بفترة وجيزة، عندما بدأت دوريات حرس الحدود الإسرائيلية تلقي خرائط على عتبة منزلي، جنبا إلى جنب مع أوامر بمصادرة أرضي، طعنت في هذا القرار، وكذلك في الحكم الذي يقضي ببناء سياج حول بيتي مع بوابات إلكترونية تسمح بمروري من الولجة وإليها.

عند ذلك بدأت التكتيكات لإخراجي. حتى أن مسئولين إسرائيليين عرضوا شراء أرضي. "فكر في حال عائلتك. خذ المال، وسوف تنجح." وفي إحدى النقاط أقام جنود إسرائيليون حاجزاً خارج منزلي لمنعي من الدخول لأنني لم أكن مقيما في القدس. وعندما حضر أصدقائي للزيارة، كان الجندي الإسرائيلي يحتجزهم كذلك.

في عام 2011، وبعد شهور من حكم للمحكمة العليا الإسرائيلية ضد البوابات الإلكترونية للوصول إلى أرضي، وصل عمال بناء إلى عتبة منزلي للحفر. سألتهم، "ماذا تبنون؟" فأجاب العامل: "نفق. فقط لأجلك." والبناء مستمر حتى اليوم.

فجروا 1.5 طن من الديناميت في الجبل لفتح الطريق لهذا البناء بجوار بيتي تماما. كانت زوجتي وحدها في المنزل، وأبلغوها بالبقاء في منزلها قبل وقوع الانفجار بخمس دقائق فقط. وقالت لي، "شعرت وكأن المنزل يتحرك لأعلى وأسفل." وأنا الآن أحتاج إلى 50,000 دولار لإصلاح الأضرار التي أحدثوها.

أطفالي الثلاثة الصغار، كلهم دون الثانية عشرة، يمشون في الوقت الراهن مسافة كيلومترين إلى مدرستهم. إن بناء السياج، والجدار والنفق يجبرني على الالتفاف بسيارتي مع أطفالي من خلال النفق ومن ثم عبر طريق الولجة وبيت جالا لبدء يومهم الدراسي - في رحلة تستغرق خمس وأربعين دقيقة."

هذه الشهادة سجلها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

تحسن في تدفق الناس عبر معبر رفح

على الرغم من العقبات المستمرة أمام حرية الحركة عبر معبر رفح، والتي تضمنت إغلاق المعبر لمدة خمسة أيام هذا الشهر، ازداد العدد الإجمالي للفلسطينيين المغادرين من خلال معبر رفح بنسبة11 بالمائة مقارنة مع الشهر السابق. هذا الشهر، غادر حوالي 18,900 مسافر، وأساساً المرضى والطلاب، غزة عن طريق معبر رفح مقابل 16,700 في أيار/مايو. حدثت الزيادة في العدد رغم الإغلاق الاستثنائي للمعبر لمدة خمسة أيام بسبب المخاوف الأمنية المتزايدة لدى السلطات المصرية نتيجة الانتخابات الرئاسية التي جرت في 16-15 حزيران/يونيو.

وكانت الزيادة في عدد المسافرين ناتجة في جزء منها عن المحاولات المصرية لتسهيل حركة المسافرين بعد الإغلاق، ولكن على الرغم من هذا الجهد، تمت إعادة ما مجموعه 1,800 فلسطيني عند المعبر بسبب مزاعم متعلقة بقضايا أمنية، وهذا العدد هو ضعف العدد مقارنة مع الشهر السابق. ومع ذلك، تعكس هذه الزيادة أيضاً توجهاً أوسع منذ عام 2010 تجاه زيادة تدفقات الحركة عبر معبر رفح. وازداد العدد باطراد من متوسط شهري بلغ 5,600 مسافر في عام 2009، إلى متوسط شهري فاق 26,000 في الأشهر الستة الأولى من عام 2012. وبالرغم من التحسن الملحوظ، لا يزال عبور الفلسطينيين في عام 2012 يمثل فقط 67 بالمائة من أولئك الذين عبروا في النصف الأول من عام 2006 (240,000 تقريباً)، قبل تقييد العبور في أعقاب أسر حماس للجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط .

إن الحجم المقيد للحركة عبر معبر رفح (منذ عام 2007) هو نتيجة القيود المستمرة على المرور النابعة من كل من السلطات المصرية والسلطات الفلسطينية في غزة. فقد وضعت مصر قيوداً على أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و40 عاماً، الذين يتعين عليهم تقديم طلب للحصول على تأشيرة قبل المغادرة وتُفحص أسماؤهم بمراجعة "قائمة سوداء" للمسافرين الممنوعين من دخول مصر. بالنسبة للمسافرين خارج هذه الفئة العمرية، تعطى الأولوية للمرضى والطلبة، وأولئك الذين يرغبون في السفر يجب أن يسجلوا أسماءهم قبل السفر بعشرة أيام مع سلطات حماس في رفح، ومن ثم يتم إبلاغهم في وقت لاحق ما إذا كانوا سيعبرون والموعد المقرر للعبور.

خلق الصراع المستمر بين السلطات الفلسطينية في غزة والضفة الغربية وسيطرة إسرائيل المستمرة على السجل السكاني للفلسطينيين أيضا عقبات تحول دون الحصول على وثائق السفر اللازمة التي من شأنها أن تسمح للمرء بالسفر إلى مصر أو من خلالها عن طريق معبر رفح. وكانت وزارة الداخلية للسلطة الفلسطينية في رام اللّه بطيئة في إصدار جوازات سفر للمتقدمين من غزة، والكثير منهم زعموا أن طلباتهم رُفضت على أساس انتمائهم السياسي لحماس ولجماعات أخرى في غزة. وفي حين تدعي سلطات حماس أن هناك حاجة إلى 10,000 جواز سفر كل شهر، فقد صدر فقط 18000 جواز سفر منذ آب/أغسطس 2008. وكإجراء مؤقت، بدأت مصر في عام 2011 الاعتراف بوثائق السفر التي تجددها سلطات حماس مما سمح لسكان غزة بدخول مصر ولكن ليس السفر إلى دول أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، هناك ما يقدر بنحو 20,000 إلى 25,000 فلسطيني في غزة غير مسجلين كمقيمين في قطاع غزة، وبالتالي فهم غير مؤهلين لتقديم طلب للحصول على وثيقة سفر من هناك. وحتى الآن، عارضت إسرائيل تغيير مكان إقامتهم إلى غزة. وعلى الرغم من الجهود المصرية المستمرة لزيادة إمكانية المرور عبر معبر رفح، يستمر التأثير المركب لهذه القيود في الحد من السفر للحالات الإنسانية الأساسية، تاركة الغالبية العظمى من سكان غزة محاصرين، دون القدرة على السفر.

زيادة كمية الوقود عبر الأنفاق لم تفعل سوى القليل للتخفيف من حدة أزمة الكهرباء المستمرة

شهد هذا الشهر بدء عمليات نقل الوقود الصناعي الذي تبرعت به الحكومة القطرية وزيادة في الوقود القادم عن طريق الأنفاق. ولكن انخفضت في الوقت نفسه مشتريات الوقود من السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية والقطاع الخاص في قطاع غزة، مما أدى إلى زيادة بنسبة 11 بالمائة فقط في كمية الوقود المتاحة لتشغيل محطة كهرباء غزة. بدءا من 7 حزيران/يونيو وعلى مدار الشهر، نُقل ما مجموعه 2.6 مليون لتر من الوقود الصناعي الذي تبرعت به قطر والمتجه إلى محطة كهرباء غزة من ميناء السويس في مصر إلى غزة عبر معبري نيتسانا وكيرم شالوم.

كان الهدف من الوقود القطري توفير إجراء مؤقت لتخفيف أزمة الكهرباء في غزة، ولكن التأخير في نقله حدّ من التأثير المقصود: وهو تحسين الأوضاع الإنسانية من خلال تقليص كبير وفوري في انقطاع التيار الكهربائي في قطاع غزة. وصل 30 مليون لتر من الوقود الذي تبرعت به قطر إلى السويس في أواخر نيسان/أبريل، والذي وافقت

إسرائيل على نقله في غضون ثلاثة أشهر، وهي كمية كافية لتشغيل محطة كهرباء غزة بكامل طاقتها خلال تلك الفترة. ولكن لم تتمكن مصر وإسرائيل من التوصل إلى ترتيب لنقل الوقود مباشرة عن طريق معبر كيرم شالوم، واتفقتا في نهاية المطاف على نقل الوقود إلى إسرائيل عبر معبر نيتسانا قبل دخول قطاع غزة عن طريق كيرم شالوم، مما أدى لزيادة مسافة الشحن بما يزيد على 140 كيلومتراً. وبالإضافة إلى ذلك، أدى عدم الاستقرار في شمال سيناء، والذي اتسم بالعديد من الهجمات عبر الحدود من قبل مسلحين والزيادة في العنف والجريمة بالسلطات المصرية لتقييد العدد اليومي للشاحنات المسموح لها بالسفر بين السويس ونيتسانا. وكذلك أثر فارق التوقيت بين مصر وإسرائيل، والتأخير المتكرر في فتح الجانب المصري من نيتسانا على الوقت المتاح لنقل الوقود والوصول إلى معبر كيرم شالوم في اليوم نفسه.

وبحلول نهاية حزيران/يونيو، وصل تسعة بالمائة فقط من 30 مليون لتر من الوقود القطري إلى غزة. وبهذا المعدل، سيستغرق الأمر 10 أشهر لنقل الكمية بالكامل وقدرها 30 مليون لتر. وفي الوقت نفسه، انخفضت هذا الشهر كمية الوقود التي اشترتها السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية لمحطة كهرباء غزة بنسبة 44 بالمائة، من 4.5 مليون لتر إلى 2.6 مليون لتر. ووافقت السلطة الفلسطينية مبدئيا في نيسان/أبريل على البدء في شراء الوقود من إسرائيل لمحطة توليد كهرباء غزة، ولكن الأزمة المالية في السلطة الفلسطينية وفشل سلطات حماس في تحسين تحصيل الضرائب من مستخدمي الكهرباء (جزء من الاتفاق الذي أبرم في نيسان/أبريل)، وتحويل هذه الأموال إلى السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، أدى إلى إضعاف هذه الترتيبات. ومع نهاية الشهر الجاري، تلقت محطة كهرباء غزة حوالي خمسة ملايين لتر فقط من الوقود، أي 47 بالمائة من الكمية المطلوبة، مما سمح للمحطة أن تعمل بقدرة 30 ميجاوات بدلاً من قدرتها العادية 85 ميجاوات.

وكذلك دخل ما يقدر بثمانية ملايين لتر أخرى من الوقود عن طريق الأنفاق مع مصر (ستة ملايين لتر من البنزين و مليونا لتر من الديزل)، وهذا يمثل الضعف مقارنة بالشهر السابق. ورغم هذه الزيادة، فقد تم توجيه الغالبية العظمى من هذا الوقود للسوق الخاص ولم يصل سوى القليل منه إلى محطة كهرباء غزة. وعلاوة على ذلك، لا تزال هذه الكمية أقل من المتوسط بمقدار يتراوح بين ثمانية ملايين وعشرة ملايين لتر تم نقلها عبر الأنفاق حتى كانون الأول/ ديسمبر 2011، عندما بدأت أزمة الوقود. واستمر القطاع الخاص كذلك في استيراد البنزين والديزل من خلال الأنفاق، ولكن بكميات مخفضة إلى حد بعيد هذا الشهر مقارنة بالشهر السابق (158,000 لتر من وقود الديزل في أيار/مايو مقارنة بكمية قدرها 1.2 مليون لتر من البنزين والديزل في نيسان/أبريل).

وفي حين أن إمدادات الوقود الحالية توفر قدراً محدوداً من المساعدة للحد من أزمة الوقود والكهرباء، لا بد من حل طويل المدى لمعالجة الطلب الحالي والمستقبلي على الكهرباء لسكان قطاع غزة البالغ عددهم 1.6 مليون نسمة. وكانت محطة كهرباء غزة قادرة على الاستمرار في العمل بقدرة 30 ميجاوات في اليوم الواحد، مقلصة بذلك انقطاع التيار الكهربائي من 16 ساعة يومياً إلى 12 ساعة، لكن الكمية الحالية لا تزال عند 52 بالمائة فقط من الطلب. وتتلقى غزة 120 ميجا فولت من الطاقة من إسرائيل و22 ميجاوات من مصر، لتصل القدرة الإجمالية لهذا الشهر إلى 172 ميجاوات فقط بدلا من 350 ميجاوات التي تحتاجها. ومن أجل سد هذه الفجوة، لا بد من إيجاد حل مستدام وطويل الأجل لنقل الوقود و/ أو الغاز الطبيعي لمحطة كهرباء غزة بطريقة مشروعة، وما يجعل ذلك ذات أهمية متزايدة هو اقتراب فصل الصيف، عندما يتزايد الطلب على الكهرباء عادة.

المستجدات الربع سنوية فيما يتعلق بوصول المساعدات الإنسانية

هذا هو أول تقرير ربع سنوي منتظم لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يسلط الضوء على الاتجاهات المتعلقة بالقدرة على الوصول التي تؤثر على منظمات الإغاثة الإنسانية الدولية في الأرض الفلسطينية المحتلة. يغطي هذا التقرير الربع الثاني من عام 2012، في الفترة من نيسان/أبريل حتى حزيران/يونيو.

حوادث وصول الموظفين

تصبح قدرة موظفي الأمم المتحدة على الوصول إلى منطقة القدس صعبة بشكل متزايد. كانت هناك زيادة بنسبة 63 بالمائة في الحوادث ذات الصلة بالقدرة على الوصول المبلغ عنها في منطقة القدس في هذا الربع مقارنة مع الربع السابق (من 40 حادثاً إلى 84 حادثاً)، وبالدرجة الأولى نتيجة لطلبات تفتيش مركبات الأمم المتحدة.[4] وشكلت هذه الحوادث أكثر من نصف جميع الحوادث في هذا الربع، وأسفرت عن فقدان 398 ساعة من ساعات عمل الموظفين، أو 50 يوم عمل. ووفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن الامتيازات والحصانات، والتي وقعت عليها إسرائيل، فإن الممتلكات والأصول التابعة للأمم المتحدة محصنة ضد التفتيش.[5]

على النقيض من ذلك، انخفضت الحوادث عند معبر إيريز مع غزة بنسبة 69 بالمائة مقارنة مع الربع السابق، من 43 حادثاً إلى 18 حادثاً، وذلك ناتج عادة عن مطالب التفتيش الذاتي بالتجرد من الملابس على معبر المشاة. ظل معبر ألنبي أيضا يمثل إشكالية نسبياً، مع عشر حوادث في هذا الربع مقابل 13 حادثاً في الربع السابق.

تصاريح دخول غزة للموظفين الدوليين في المنظمات غير الحكومية الدولية

انخفضت فترة الانتظار للحصول على تصريح لدخول غزة بالنسبة للموظفين الدوليين في المنظمات غير الحكومية الدولية بنسبة 70 بالمائة مقارنة مع الربع السابق. وفي المتوسط، يستغرق الأمر 11 يوماً للحصول على تصريح لدخول قطاع غزة مقابل 32 يوماً في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2012. وهذا يعكس تحسناً كبيراً خلال أواخر عام 2011، عندما كان متوسط وقت إصدار التصريح يصل إلى ما يقرب من شهرين. وبقي معدل الموافقة مرتفعاً أيضاً. وتمت الموافقة على 89 بالمائة من التصاريح المقدمة والبالغ عددها 184 تصريحاً وفي الوقت المطلوب، وتمت الموافقة على سبعة بالمائة من التصاريح ولكن بعد تاريخ السفر المطلوب، في حين تم إلغاء ثلاثة بالمائة من قبل الموظفين.

حوادث تتعلق بالقدرة على الوصول

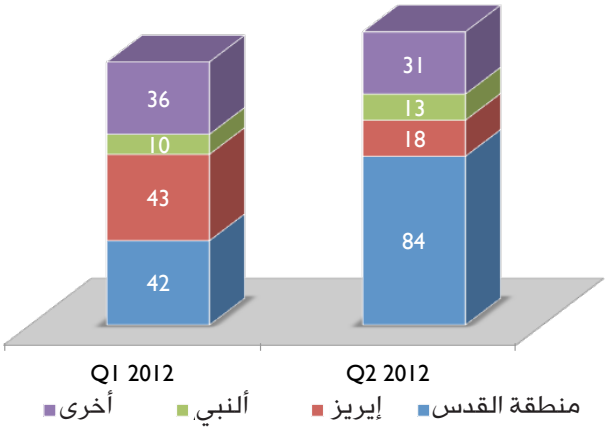

تصاريح دخول الموظفين الدوليين في المنظمات غير الحكومية الدولية

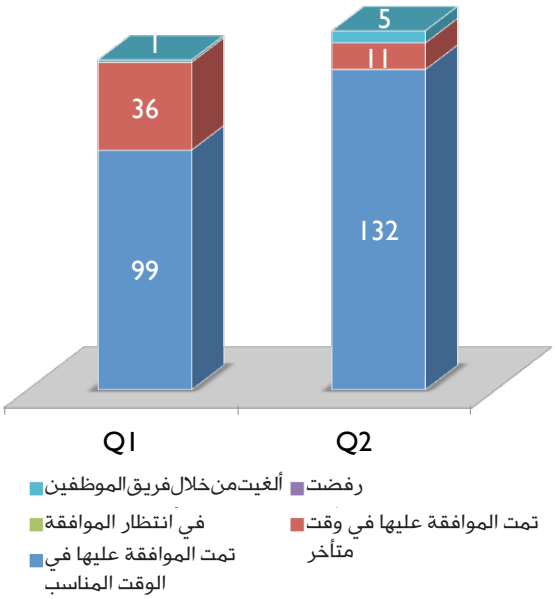

وعلى الرغم من التحسن في تصاريح الموظفين الدوليين إلى غزة، فإنه تم رفض طلبات عدد من المنظمات غير الحكومية الدولية للحصول على تصاريح لوصول موظفيها من الضفة الغربية إلى القدس الشرقية أو إسرائيل أو تركت معلقة لعدة أشهر. وفي مناسبات عدة، تم إبلاغ المنظمات غير الحكومية الدولية بأن مثل هذه المشاكل كانت نتيجة لحصة قدرها 1,700 تصريح للمنظمات الدولية. واجهت بعض المنظمات أيضا تأخر في الحصول على تأشيرات عمل من فئة ب-1 (B-1) لفئات معينة من العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية، ولكن في النهاية صدرت التأشيرات.

تصاريح الأمم المتحدة من / إلى غزة

في هذا الربع، أصدرت السلطات الإسرائيلية 60 تصريحاً مدتها ثلاثة أشهر لموظفي الأمم المتحدة المحليين للخروج من غزة. وهذه هي المرة الأولى التي تتلقى فيها الأمم المتحدة عدداً كبيراً من التصاريح طويلة المدى في وقت واحد، مما أدى إلى تحسين وصول موظفي الأمم المتحدة من غزة، وتخفيض الوقت والتكلفة لوكالات الأمم المتحدة للحصول على تصاريح. في الماضي، واجه الموظفون صعوبات في الحصول على تصاريح طويلة المدى بدلا من التصاريح المحددة زمنياً لأحداث/ أنشطة معينة، والتي تكون صالحة في العادة لفترة تمتد من عدة أيام إلى أسبوع. وهناك طلب إضافي للحصول على تصاريح مدتها ثلاثة أشهر لغزة لنحو 80 موظفاً بالأمم المتحدة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، هي حالياً قيد الدراسة لدى السلطات الإسرائيلية.

وتتسق الموافقة على هذه التصاريح مع التحسن العام في معدل الموافقة على تصاريح للأمم المتحدة في غزة خلال النصف الأول من عام 2012. وعلى غرار الربع الأول من عام 2012، تمت الموافقة، في هذا الربع، على 84 بالمائة من ما مجمله 225 طلباً للتصاريح قدمتها وكالات الأمم المتحدة، وتم رفض ستة بالمائة وعشرة بالمائة لا تزال قيد الانتظار.

على الرغم من إحراز قدر من التقدم، لا تزال عملية الموافقة على مشاريع الإعمار الدولية تشكل تحديات إنسانية كبيرة بالنسبة لقطاع غزة. وفي 28 حزيران/يونيو، وافقت إسرائيل على مشروع بتكلفة ثلاثة ملايين دولار لإعادة بناء

مشروع إسكان تنفذه وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة (أونروا) في مخيم رفح

شبكة مياه بيت حانون، والتي تضررت بشكل كبير خلال عملية الرصاص المصبوب العسكرية. واستغرقت الموافقة على هذا المشروع 26 شهراً، في حين أن حصول المشاريع على موافقة يستغرق ثمانية أشهر في المتوسط، مما يعيق قدرة الوكالات على الاستجابة للاحتياجات العاجلة وإطالة أمد معاناة السكان المتضررين.

وفي المتوسط، فإن 19 بالمائة من برنامج عمل الأمم المتحدة المقدم إلى السلطات الإسرائيلية في انتظار الموافقة منذ 18 شهراً. وهناك كذلك ثمانية مشاريع للمياه والصرف الصحي والنظافة العامة تنفذها هيئات أخرى غير الأمم المتحدة تنتظر الموافقة على دخول مواد لازمة تقيد إسرائيل دخولها إلى غزة؛ وبعض هذه المواد تنتظر منذ أكثر من سنة. وتشمل المشاريع المعلقة مجموعة واسعة من جهود الإسكان والبنية التحتية اللازمة لمعالجة الأضرار الناجمة عن الأعمال القتالية المستمرة وتأثير خمس سنوات من الحصار.

وأنفقت الأمم المتحدة، في عام 2011، ما يقل عن 2.3 مليون دولار على إدارة الحصول على موافقات وعملية التنسيق لإدخال مواد البناء إلى غزة. وهي أموال كان من الممكن استثمارها في إسكان ما يزيد على 50 عائلة أو بناء مدارس لما يقرب من ألفي طالب. وفي الوقت نفسه، فإن مواد البناء التي تدخل غزة عن طريق الأنفاق كانت أكثر من ضعف المواد التي تدخل عن طريق معبر كيرم شالوم. ومع هذا، لا يمكن لوكالات الأمم المتحدة أن تستفيد من المواد التي تدخل عن طريق الأنفاق نظراً لعدم مشروعية منشؤها ومن ثم كانت هذه الوكالات هي الأكثر تضرراً من القيود الإسرائيلية.[6]

برنامج الأمم المتحدة للإعمار في غزة – وضع المشروع المقدم للموافقة عليه لدى منسق نشاطات الحكومة في المناطق

برنامج الأمم المتحدة للإعمار: 139 مشروعاً، 861 مليون دولار أمريكي

الوضع	القيمة	نوع المشروع	أشهر للاستلام / معلق للموافقة	حالة التمويل (ملزم أو مرهون)
تمت الموافقة عليه	362 مليون دولار أمريكي	2,587 وحدة سكنية 54 مدرسة 4 مرافق صحية 19 مشروع مياه، وصرف صحي ونظافة عامة	8 أشهر	98 بالمائة
معلق	91 مليون دولار أمريكي	525 وحدة سكنية 23 مدرسة 8 مشاريع مياه، وصرف صحي ونظافة عامة 11 مشروع بنية تحتية	19 شهرا	75 بالمائة
تم رفضها	40 مليون دولار أمريكي	324 وحدة سكنية 1 مدرسة 1 مشروع مياه، وصرف صحي ونظافة عامة	غير متاح	100 بالمائة

الهوامش

1. لاحظ أن عين الحلوة فيها ثلاثة تجمعات/مواقع فرعية: عين الحلوة – أم جمال، وعين الحلوة – واد الفاو، وعين الحلوة .

2. لتفاصيل أخرى عن الحادث، انظر تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الأسبوعي حول حماية المدنيين، للفترة من 30 أيار/مايو إلى 5 حزيران/يونيو 2012/ والمتاحة على الرابط التالي: http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_protection_of_civilians_weekly_report_2012_06_08_english.pdf.

3. في سياق التدريب، الذي استمر ليومين، تحركت عدة مركبات عسكرية مدرعة في منطقة مباني في القرية ودمرت الطرق المعبدة، وكذلك خمسة أعمدة كهرباء وشجرتين.

4. معلومات حول حوادث الوصول متوفرة على قاعدة بيانات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على شبكة الانترنت، ويتم تحديثها شهريا استناداً إلى تقارير موظفي وكالة الأمم المتحدة وموظفي الهيئة الدولية في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ودائرة السلامة والأمن التابعة للأمم المتحدة.

5. اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الامتيازات والحصانات، أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 13 شباط/ فبراير 1946.

6. في كل شهر يدخل 200,000 طن من الحصى والأسمنت والحديد عن طريق الأنفاق مقارنة بمتوسط شهري قدره 70,000 طن تدخل عن طريق كيرم شالوم في عام 2012.

الوكالات المشاركة في إعداد هذا التقرير

صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) (UNICEF)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM) ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونيسكو) (UNESCO) ، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) (FAO) ، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (اوتشا) (OCHA) ، مكتب الأمم المتحدة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان (OHCHR)، صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) (UNRWA) ، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط (UNSCO)، برنامج الغذاء العالمي (WFP)، ، منظمة الصحة العالمية (WHO) ، الحق ، بديل،منظمة إنقاذ الطفل (المملكة المتحدة)، المؤسسة العالمية للدفاع عن الأطفال- قسم فلسطين (PS-DCI) ، أوكسفام، مجموعة الثماني الكبار، المجموعة الهيدرولوجية في فلسطين، الحملة من أجل حق الدخول، وأعضاء من الآلية الدولية المؤقتة، ACPP،ACAD ، ACF-E،AAA

لمزيد من المعلومات: عمر أبو الحاج abulhaj@un.org +972 (0)2 5829962

النسخة الإنجليزيّة فقط هي النسخة الملزمة

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2012_07_27_english.pdf

ملاحظات المؤشر الشهري وتوضيحات

الضحايا

1. الإصابات ذات الصلة بالصراع: تشمل جميع الإصابات التي وقعت في حوادث عنف مرتبطة مباشرة بالاحتلال الإسرائيلي والنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، مثل العمليات العسكرية وحملات التفتيش والاعتقال والاشتباكات خلال المظاهرات والهجمات التي يتورط فيها المستوطنون الإسرائيليون ...إلخ. هذه الأرقام تستثني إصابات أخرى ذات صلة مثل تلك المرتبطة في سياق تأخيرات الوصول، وانفجار الذخائر غير المنفجرة، والاستهتار في التعامل مع الأسلحة، وانهيار الأنفاق، والعنف الفلسطيني الداخلي.
2. المدنيين: تشمل أولئك الناس –وفقا للمعلومات المتاحة وقت النشر- الذين لم ينجزوا «عملهم القتالي المستمر» باعتبارهم جزء من جماعة مسلحة، بغض النظر عن ظروف إصابتهم أو قتلهم. لا ينبغي اعتبار الأرقام في هذه الفئة شاملة، فقد تم استثناء الحالات غير المؤكدة أو المختلف عليها.
3. الإصابات المرتبطة بالأنفاق: الأرقام في هذه الفئة قد تتداخل مع أرقام الإصابات المرتبطة بالنزاع، كما أنها تتضمن إصابات في سياق الاعتداءات الإسرائيلية التي تستهدف الأنفاق، فضلا عن تلك الإصابات الناتجة عن انهيار الأنفاق والحوادث الأخرى.

العنف المرتبط بالمستوطنين الإسرائيليين

4. الحوادث التي تؤدي إلى سقوط ضحايا: تشمل جميع الحوادث التي تنطوي على عنف المستوطنين الإسرائيليين، والفلسطينيين، بما في ذلك حوادث الإصابة التي يتسبب في حدوثها أحد أفراد قوات الأمن الإسرائيلية خلال تدخله في مثل هذه حوادث.
5. حوادث تؤدي إلى حدوث خسائر أو أضرار في الممتلكات: مصدر سابق.

التفتيش والاعتقال

6. الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية: تشمل جميع الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية في نهاية كل شهر، سواء كان ذلك في الضفة الغربية أو في إسرائيل، ولهم ارتباط بجريمة متعلقة بالاحتلال الإسرائيلي، وتصنفهم السلطات الإسرائيلية بأنهم «معتقلين/سجناء أمنيين». ولهذا تستثنى هذه الفئة الفلسطينيين المحتجزين لارتباطهم بجريمة جنائية.
7. المعتقلين الإداريين: الفلسطينيين الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية دون تهمة أو محاكمة، بل لأغراض وقائية على حد زعمها.

عمليات الهدم

8. المباني المهدمة: تشمل جميع المباني التي يملكها الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن الغرض من استخدامها (سكنية أم غير سكنية) وبغض النظر عن سبب الهدم (عدم وجود ترخيص للبناء أو عملية عسكرية أو عقاب).
9. تشريد الناس بسبب عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يعيشون في المباني التي هدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن المكان الذي نُقلوا إليه بعد عمليات الهدم.
10. الأشخاص المتضررين من عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يتستفيدون من المباني المهدومة (كمصدر للدخل أو للحصول على الخدمات ...إلخ) باستثناء أولئك المشردين.

الوصول إلى الضفة الغربية

11. حواجز بها جنود بشكل دائم: يعمل بها أفراد الأمن الإسرائيلي، باستثناء الحواجز الواقعة على الخط الأخضر وعلى «البوابات الزراعية» على طول الجدار.
12. حواجز بشكل جزئي: بنية تحتية لحاجز يؤمه الجنود بشكل جزئي ويعمل على أساس مخصص لغرض معين.
13. حواجز بدون جنود: تشمل الحواجز على الطرق والكتل الترابية والجدران الترابية وبوابات الطرق وعوائق الطرق والخنادق. ولأسباب تاريخية, يستثني هذا الرقم الحواجز التي تقع داخل المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل من مدينة الخليل (H2).
14. الحواجز "الطيارة" أو العشوائية: حواجز تُقام على أساس مخصص لغرض ما، دون بنية تحتية موجودة من قبل.

الحصول على الخدمات الصحية

51. طلبات الحصول على تصاريح لمغادرة غزة عبر معبر إيريز: تتضمن فقط الطلبات المقدمة بهدف السفر المقرر في الفترة المشمولة في التقرير.
16. طلبات متأخرة: تشمل الطلبات التي لم تحصل على تاريخ للموعد الطبي، وبالتالي إجبار المريض على إعادة عملية الطلب.

حركة العاملين في المجال الإنساني

17. حوادث تأخير أو حرمان الدخول على حاجز بالضفة الغربية: تشمل الحوادث التي تؤثر على الموظفين المحليين أو الدوليين العاملين في المنظمات الإنسانية، سواء العاملين في منظمة الأمم المتحدة أو منظمات دولية غير حكومية.

الواردات إلى غزة

18. الشاحنات حسب النوع: لأسباب تاريخية، هذا الرقم يستثني الشاحنات التي تحمل جميع أنواع الوقود.

حماية الطفل

19. الهجمات تشمل استهداف المدارس الذي يؤدي إلى تدمير كلي أو جزئي لمثل هذه المرافق. يمكن أيضا الإبلاغ عن أية تدخلات بالتشغيل العادي للمنشأة، مثل الاحتلال والقصف والاستهداف لأغراض الدعاية، وإلا سيتم التسبب في إلحاق الضرر بالمنشآت المدرسية وموظفيها.